



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الإتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	الإقتصاد المصري و أسعار البترول
الموضوع:	إقتصاد
المؤلف:	عمرو عادلي
صورة:	
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	01 آذار /مارس 2016
المصدر:	تم نشر هذا المقال في جريدة الشروق.
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الإقتصاد المصري و أسعار البترول

انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل شديد بين يوليو ٢٠١٤ ويناير ٢٠١٥ من ١١٠ دولارات للبرميل إلى ٥٠ دولارا، ولم تتعاف الأسعار قط، ومن المتوقع أن تشهد الأسعار انخفاضا فى المدى القصير مع تراجع الطلب العالمى ووجود فائض فى العرض، وطبقا لدراسة نشرها صندوق النقد الدولى فى أكتوبر ٢٠١٥ فإن أسعار النفط لن تصل إلى مستويات ٢٠١٤ فى المدى المتوسط، وأن متوسط سعر البرميل سيرتفع بشكل متواضع ليصل إلى ٦٣ دولارا فى ٢٠٢٠

فكيف سيؤثر هذا الانخفاض فى أسعار النفط العالمية على الإقتصاد المصرى وعلى فرص تعافيه؟



عمرو عادلي

منذ صدمة النفط الأولى إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وارتبط الإقتصاد المصرى بدورات من الريع النفطى سواء كون مصر مصدرا صافيا للبترول «حتى ٢٠٠٦» أو من خلال تحويلات العاملين بالخارج الذين عادة ما تركز أغلبهم فى بلدان الخليج العربى المصدرة للنفط، علاوة على المساعدات وشحنات النفط والغاز الطبيعى التى ارتهنت بالظروف الإقليمية المضطربة منذ حرب الخليج الثانية ثم الصراع على تحديد مجريات السياسة الداخلية فى مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، وهى الفترة التى شهدت تدفقا غير مسبوق للمساعدات الخليجية منذ ديسمبر ٢٠١٢، بدءا من قطر ثم الإمارات والمملكة العربية السعودية، بعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين فى يوليو ٢٠١٣

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربى للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تشهد المنطقة انخفاضاً لأسعار النفط، فقد حدث هذا عدة مرات، واستمر لسنوات، ففي ١٩٨٦ انهارت أسعار النفط العالمية، واستمرت في انخفاض طيلة عقد التسعينيات، وارتفعت بشكل متواضع بعد غزو العراق في ٢٠٠٣ ثم شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في التاريخ منذ ٢٠٠٨، عندما تجاوز سعر برميل خام برنت لأول مرة عتبة المائة دولار، لتبدأ عملية تدفقات دولارية - هي الأكبر في التاريخ - لبلدان الخليج المصدرة للنفط بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ مكنتها من تكوين احتياطات نقدية بالغة الضخامة.

فماذا عن مصر؟ أتى ارتفاع أسعار النفط منذ ٢٠٠٨ في غير صالح الاقتصاد المصري، إذ أن مصر قد تحولت لمستورد صاف للبتروول منذ ٢٠٠٦ على أقصى تقدير مع تناقص الإنتاج وتزايد الاستهلاك المحلي، وقد عوضت اكتشافات الغاز الطبيعي هذا النقص، واحتفظت لمصر بمركز المصدر الصافي للطاقة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، عندما أصبحت مصر تواجه أزمة طاقة، وأزمة في وفرة العملة الصعبة، إذ تجاوز استهلاك مصر المحلي من الطاقة إنتاجها الكلي من البتروول والغاز، ما جعلها مستوردا صافيا للطاقة، واحتلت واردات الطاقة من الخارج ما يقرب من خمس فاتورة الاستيراد، وانعكس هذا على بند دعم الطاقة الذي تضخم بدوره، وبشكل خارج عن السيطرة ليلتهم خمس الإنفاق العام، وليسواى تقريبا العجز السنوى فى الموازنة فى السنوات التالية على ثورة يناير.

إذن أليس من المنطقى أن تستفيد مصر اليوم من انخفاض أسعار النفط بل وإن تدعم سنوات الطاقة الرخيصة المحتملة فرص التعافى الاقتصادى وتخفيف العجز فى موازين التجارة والمدفوعات والموازنة العامة للدولة؟ لا يبدو أن هذا هو المتحقق من الناحية الفعلية، إذ انعكس انخفاض أسعار النفط بالسلب على قدرة الاقتصاد المصرى على توليد العملة الصعبة إذ لا تزال صادرات الزيت الخام تمثل نحو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات المصرية، ولا تزال ترتبط تحويلات العاملين من الخليج بأسعار النفط،

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربى للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

ويضاف إلى هذا أن ثلثي الاستثمارات الأجنبية، يتركزان في قطاع الصناعات الاستخراجية، وقد تراجعت هذه مع تراجع أسعار الطاقة، وعلاوة على ه ذا وذاك فإن آمال الحكومة المصرية المعقودة على الحلفاء الخليجيين في تقديم منح ومساعدات أو تدفقات استثمارية، أصبحت محل تهديد مع توقعات صندوق النقد الدولي بمعاونة بلدان الخليج من عجز مالى ضخم حال لم تتعاف أسعار الطاقة العالمية.

لعله صحيح أن الحكومة المصرية قد حققت وفورات في الإنفاق العام مع انخفاض سعر الطاقة ومن ثم تراجع تكلفة الدعم، كما حققت وفورات في ميزان التجارة، ولكن في الوقت ذاته لا يبدو أن تلك الوفورات كانت كافية لإخراج البلاد من أزمة نقص العملة الصعبة، والتي تؤثر سلبا وبشكل كبير على فرص توليد معدلات نمو مرتفعة بعد أربع سنوات من التباطؤ الاقتصادي.

إن السبب في وضع مصر شديد الغرابة في كونها بلدا مستوردا صافيا للطاقة، ولكنه متضرر في الوقت ذاته من انخفاض أسعارها يرجع إلى أن سياسات الدولة في العقدين الماضيين، قد فشلت في تغيير وضع الاقتصاد المصرى في التقسيم العالمى للعمل، فلا تزال تعتمد في المنافسة ومن ثم في توليد العملة الصعبة على صادرات البترول والغاز، سواء بصورة خام أو في شكل الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الأسمنت والأسمدة والحديد والصلب، واستمر اعتماد مصر على المنافسة بالطاقة الرخيصة - التي لم تعد متوفرة حقا - على الرغم من تحول البلاد لمستورد صاف لها ! وهو أمر شديد الشذوذ، وقد يفسر لنا الوضع المقلوب الذى نواجهه اليوم.

إذا كنا مقبلين على انخفاض مستمر في أسعار الطاقة على المدى المتوسط، فلعله يكون الوقت لوضع استراتيجيتين على المدى البعيد إحداهما تخص الطاقة بما مزيج الطاقة الذى ستعتمد عليه مصر في المستقبل، والثانية القطاعات التى ستراهن الدولة على دعمها مباشرة أو غير مباشرة لإخراج مصر من ربقة الاعتماد على الطاقة الرخيصة - التى لم تعد رخيصة ولا فائضة عن الاستهلاك المحلى - كميزتها الوحيدة، وهو

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

أمر يعنى مبدئيا تحديد قطاعات الصناعات التحويلية التي قد تخفض من الاعتماد على الواردات أو تنافس كصادرات في ضوء وضع المنتجين الآسيويين الحالي، وقطاعات الصادرات الخدمية التي يمكن التعويل عليها، خاصة أن مصر من ضمن البلدان القليلة في العالم النامي التي تحقق فوائض في ميزان الخدمات.

تم نشر هذا المقال في جريدة الشروق

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.